

فاعلية الأدوار الوظيفية للضرائب في الاقتصادات الريفية
(العراق حالة دراسية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢)

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل

زيد حبيب حسين المحيماوي

بإشرافه

ا.م.د. وفاء جعفر المهداوي

بغداد

المستخلص

- ١- ثبوت الفرضية التي انطلقت منها الدراسة وهي " ان غياب الدور التمويلي للضرائب في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق اثر سلباً على اداء الضرائب لأدوارها الاخرى (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ، وان تفعيل الدور التمويلي للضرائب من شأنه ان يساهم بشكل ايجابي بتفعيل بقية الادوار الوظيفية لها". فمثلاً، لو تحققت الحصيلة المالية لكان بالامكان استخدامها لتفعيل نظم الحماية الاجتماعية الممولة من الضرائب، او لتحسين حال الواقع البيئي المتدهور
- ٢- تبدو اعراض المرض الهولندي شاخصاً بوضوح في جسد الاقتصاد العراقي ويتبين ذلك من خلال الاعتماد شبه المطلق على الايرادات النفطية والتي شكلت خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٢ متوسطاً يقدر بقرابة ٩٧% من اجمالي الايرادات وبالمقابل فإن الايرادات الضريبية لم تشكل سوى ٢% خلال المدة نفسها وكانت النسبة المتبقية من نصيب الايرادات الاخرى.
- ٣- اثر الربيع النفطي سلباً على هيكل النظام الضريبي العراقي مما جعل هذا الاخير يعاني من تحديات عدة وازدادت هذه التحديات نتيجة ضعف الدعم السياسي للادارة الضريبية والنظرة الثانوية من قبل الحكومة للايرادات السيادية.
- ٤- تميز النظام الضريبي العراقي ومنذ نشوء الدولة العراقية في عشرينات القرن الماضي بسيادة الضرائب غير المباشرة وسيستمر هذا الوضع نتيجة ضعف القاعدة الاساسية للضرائب المباشرة (الدخل) وتوسيع قاعدة الضرائب غير المباشرة في الالونة الاخيرة (تطبيق التعرفة الكمركية).
- ٥- لم تؤدِ الضرائب في العراق دورها التمويلي فقد شكلت الايرادات الضريبية متوسط نسبة مساهمة منخفضة في الايرادات الجارية والنفقات الجارية وواقع ٢,١% للاولى و ٣,١% للثانية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٢) ولم ترتفع نسبة متوسط الايرادات الضريبية من اجمالي ايرادات الموازنة خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٢) عن ٢,١%.
- ٦- يؤثر كل من الضغط الضريبي والطاقة الضريبية والجهد الضريبي الى وجود طاقة ضريبية لم تستغل بعد وبامكان الحكومة التحرك ايجابياً لاستغلالها، إذ بلغ متوسط الضغط الضريبي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٢) نسبة مقدارها (١,٠٢%) وهو مستوى متدني قياساً بالمستوى الذي اوصت به الدراسات والبالغ (١٧%)، اما متوسط الطاقة الضريبية فقد بلغ (١,١٣%) خلال المدة نفسها، وهو متوسط منخفض ايضاً قياساً بالمتوسط الامثل والبالغ (٢٥%)، في حين بلغ متوسط الجهد الضريبي (٠,٩) للمدة نفسها، وهذا يعني ان هناك امكانية غير مستغلة من الطاقة الضريبية.
- ٧- قصور النظام الضريبي الواضح عن تأدية دوره الاقتصادي ومايؤكد ذلك هو تدني متوسط نسبة الايرادات الضريبية الى حجم الانفاق الاستهلاكي الخاص والبالغ ٢,٦٢% خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٢) وتدني متوسط معامل مرونة نسبة التغير في الانفاق الاستهلاكي الخاص الى نسبة التغير في الايرادات الضريبية وخلال المدة نفسها الى ٠,٣١ اما في مجال دعم الضرائب للنمو الاقتصادي (من خلال الضرائب الكمركية ودعم المنتج المحلي) فإن الدعم كان ضعيفاً جداً كما يبينه

متوسط الجدار الكمركي والبالغ ٠,٧٩% للاستيرادات الكلية (استهلاكية + استثمارية) و ١٤,١٤% للسلع الغذائية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٢) والمفترض ان العراق بلد زراعي.

٨- بالرغم من وجود حوافز ضريبية في قانون الاستثمار العراقي، الا ان المستثمر (المحلي او الاجنبي) يبحث عن بيئة استثمارية جاذبة يكون للضرائب دور ثانوي فيها.

٩- لم يستطيع النظام الضريبي ان يساهم بفاعلية في توزيع الدخل والثروة بشكل عادل وساعد على ذلك الغاء ضريبة التركات من الهيكل الضريبي العراقي وحقت النفقات العامة مجالاً اوسع او اثارا اكبر في تحقيق العدالة الاجتماعية المختلفة بدلالة متوسط نسبة تعويضات العاملين الى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٢ البالغ ١٩% مقابل متوسط نسبة فائض العمليات الى الناتج المحلي الاجمالي البالغ ٨١% وللمدة نفسها .

١٠- بإمكان الضرائب ان تساهم مساهمة ايجابية في الحد من استهلاك السلع الضارة.

١١- ان الغرامات المالية المفروضة على الانشطة الملوثة للبيئة اجراء صحيح ولكنه غير رادع بما فيه الكفاية وبالإمكان ان تكون الضرائب اكثر فاعلية في هذا المجال.